

تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث:
دعوة إلى العمل العالمي للتصدي لهذه
الظاهرة



نبذة عن منظمة المساواة الآن (EQUALITY NOW)

تأسست منظمة المساواة الآن في عام 1992، وهي منظمة دولية لحقوق الإنسان تعمل على حماية وتعزيز حقوق جميع النساء والفتيات في مختلف أنحاء العالم. وتركز حملاتنا على أربع مجالات برنامجية، هي: المساواة القانونية، وإنهاء العنف الجنسي، وإنهاء الممارسات الضارة، وإنهاء الاتجار بالجنس، مع إيلاء الاهتمام لمحو يغطي جميع المجالات، ويتمثل في الاحتياجات الخاصة بالمراهقات. وتجمع منظمة المساواة الآن بين النشاط الشعبي والدعوة القانونية على كل من الصعيد الدولي والإقليمي والوطني من أجل تغيير القوانين والنظم إلى ما يعود بالنفع على جميع النساء والفتيات، وتعمل على ضمان قيام الحكومات بسن وإنفاذ القوانين والسياسات التي تدعم حقوقهن.

ولدى منظمة المساواة الآن، بصفتها منظمة عالمية، مكاتب في الولايات المتحدة الأمريكية (نيويورك) وأفريقيا (نيروبي) وأوروبا (لندن) ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (بيروت)، كما أن لها وجوداً في الأردن (عمان) والهند (نيودلهي) وجورجيا (تبيليسي)، و لها شركاء وأعضاء في جميع أنحاء العالم.

وللاطلاع على مزيد من المعلومات، يرجى زيارة:

الموقع الشبكي: equalitynow.org

الفييس بوك: [@equalitynoworg](https://www.facebook.com/equalitynoworg)

الإنستاجرام: [@equalitynoworg](https://www.instagram.com/equalitynoworg)

تويتر: [@equalitynow](https://twitter.com/equalitynow)

نبذة عن الشبكة الأوروبية لإنهاء تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (END FGM EUROPEAN NETWORK)

تشكل الشبكة الأوروبية لإنهاء تشويه الأعضاء التناسلية للإناث مظلة تضم 27 منظمة في 14 بلداً أوروبياً تعمل على ضمان اتخاذ إجراءات مستدامة على الصعيد الأوروبي من أجل إنهاء تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. فنحن المنصة المركزية التي تربط بين المجتمعات الشعبية وصناع القرار الأوروبيين. وتسهل الشبكة التعاون بين جميع الجهات الفاعلة المعنية في مجال تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في كل من أوروبا والعالم.

ورسالتنا هي أن نكون القوة الدافعة للحركة الأوروبية الرامية إلى إنهاء جميع أشكال تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

وللاطلاع على مزيد من المعلومات، يرجى زيارة:

الموقع الشبكي: endfgm.eu

الفييس بوك: [@endfgmeuropeannetwork](https://www.facebook.com/endfgmeuropeannetwork)

الإنستاجرام: [@endfgmeu](https://www.instagram.com/endfgmeu)

تويتر: [@ENDFGM_Network](https://twitter.com/ENDFGM_Network)

نبذة عن شبكة الولايات المتحدة لإنهاء تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث (U.S. END FGM/C Network)
شبكة الولايات المتحدة لإنهاء تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث هي مجموعة متعاونة مؤلفة من نساء يتعايشون حالياً مع آثار تشويه أعضائهن، ومنظمات المجتمع المدني، والناشطين، وصناع السياسات، والباحثين، ومقدمي الرعاية الصحية، وغيرهم من الملتزمين بتشجيع التخلي عن ممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث في الولايات المتحدة وحول العالم.

وتتمثل رسالتنا في القضاء على تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث من خلال ربط، لدعم، لتعزيز، والدعوة باسم الجهات المتنوعة صاحبة المصلحة في هذا الامر، والمشاركة في مجالات الوقاية والتثقيف والرعاية في الولايات المتحدة .
وللاطلاع على مزيد من المعلومات، يرجى زيارة:

الموقع الشبكي: endfgmnetwork.org

الفييس بوك: @USEndFGMNetwork@

تويتر: @USEndFGMNetwork

مقدمة

إن قضية حقوق المرأة هي قضية تشمل الهياكل والقيم الأساسية لمجتمعنا. فكيف يمكننا أن نعيش في عالم نصف سكانه لا يتمتعون فيه، لمجرد أنهم إناث، بنفس الحقوق والفرص المتاحة للنصف الآخر؟ وكيف يمكن لنا أن نظل راضين بأن يشكل غياب المساواة المتجدد على هذا النحو سياساتنا وقوانيننا ومجتمعاتنا وثقافتنا وممارساتنا وحياتنا؟

ويعترف المجتمع الدولي حالياً بأن تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث) يمثل انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان، وشكل من أشكال العنف ضد النساء والفتيات، ومظهر من مظاهر انعدام المساواة بين الجنسين. ولم يكن الحال كذلك دائماً، ففي الماضي، كان الحديث عن ختان الإناث أمراً محظوراً، باعتباره امر شخصي أو عرف اجتماعي.

وأهمية القضاء على تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث معترف به في الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، المكرس لتحقيق المساواة بين الجنسين. ويقتضي المقصد 5.3 المقرر في إطار هذا الهدف من جميع البلدان التي وقعت على أهداف التنمية المستدامة، البالغ عددها 193 بلداً، أن تتخذ إجراءات " للقضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث)".

وبالنظر إلى أنه لم يعد يتبقى سوى عشر سنوات على حلول عام 2030 ، وهو العام المهدف للقضاء على هذه الممارسة الواسعة النطاق، والضارة ، والتي تؤثر على ملايين النساء والفتيات على مستوى العالم ، فقد حان الوقت الآن للتقييم والإسراع بالعمل. ويسلط هذا التقرير الضوء على الطابع العالمي لتشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث، حيث يلقي الضوء على البيانات المتوفرة عن هذه الممارسة في أكثر من 90 بلداً حول العالم. كذلك يقدم التقرير معلومات عن الوضع القانوني لهذه الممارسة في تلك البلدان.

موجز تنفيذي

الصورة العالمية الرسمية لتشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث غير كاملة

وفقاً لأرقام اليونسيف الرسمية (2020)، نحو 200 مليون امرأة على الأقل في 31 بلداً حول العالم يتعاشن حالياً مع آثار تشويه أعضائهن التناسلية. ولا يشمل هذا الرقم سوى البلدان التي تتوفر فيها بيانات مستسقة من استطلاعات تمثيلية واسعة النطاق، وهي 27 بلداً من القارة الأفريقية، بالإضافة إلى العراق واليمن وجزر المالديف وإندونيسيا. ومن المعترف به على نطاق واسع أن هذا يقدم صورة غير كاملة لهذه الظاهرة العالمية. بناء على ذلك، رغم أن الأرقام الحالية تثير القلق بالفعل، فإنها ما زالت تقصّر بشكل مؤلم عن تمثيل الوضع القائم، ذلك أنها لا تأخذ في الحسبان بلداناً عديدة لا تتوفر فيها بيانات على المستوى الوطني بشأن انتشار تلك الظاهرة.

ممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث موجودة في جميع القارات باستثناء القارة القطبية الجنوبية

حسب ما يتبين من هذا التقرير، هناك أدلة متزايدة على أن ممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث تحدث حول العالم، في العديد من البلدان في إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وأوروبا وأمريكا الشمالية، بين مجتمعات السكان الأصليين و/أو جماعات المغتربين. وقد قامت الجهات التي تعمل بشجاعة على إنهاء ممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث في جميع أنحاء العالم، من ضمنهم الناجيات من تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث¹، والناشطون، والمنظمات الشعبية، بإعداد تقديرات غير مباشرة، وإجراء دراسات استقصائية بحثية صغيرة النطاق، وتوفير أدلة سرديّة توثق تلك الممارسة. ومن خلال توفير هذه الأدلة، تقدم تلك الجهات الدعم للنساء والفتيات المتضررات، وتعمل مع صانعي السياسات، والمحاكم، والسلطات المحلية على تشكيل وتطبيق أطر قانونية وسياسية لمكافحة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث.

¹ تشير عبارة "الناجيات من تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث" إلى النساء والفتيات اللاتي تعرّضن لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. ولأغراض هذا التقرير، ستستخدم عبارات "الناجيات من تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث" أو "الناجيات" أو "النساء والفتيات اللاتي خضعن لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية" للإشارة إلى هؤلاء النساء والفتيات المتسمات بالشجاعة.

في عام 2019 وحده، نشرت دراسات جديدة توثق ممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث في سريلانكا والمملكة العربية السعودية وماليزيا. وبالإضافة إلى ذلك، نشرت في عام 2019 استقصائية تمثيلية على المستوى الوطني في جزر المالديف، مقدمة دليلاً ملموساً على ممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث داخل ذلك البلد.

ممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث موجودة فيما لا يقل عن 92 بلداً يلزم أن توضع جميعها تحت الأضواء الدولية

حسب ما سيظهر من خلال هذا التقرير، هناك 32 بلداً تتوفر فيها بيانات تمثيلية على المستوى الوطني بشأن تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث². وبالإضافة إلى ذلك، هناك ما لا يقل عن 60 بلداً آخر تم فيه توثيق تلك الممارسة، إما من خلال تقديرات غير مباشرة (عادة ما تستخدم في البلدان التي يمارس بها أساساً تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث على أيدي جماعات المغتربين)، أو دراسات صغيرة النطاق، أو أدلة سردية وتقارير إعلامية. وهذا التقرير، على الرغم من أنه لا يهدف إلى أن يكون استعراضاً شاملاً لجميع البيانات المتعلقة بممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث، إنما يُظهر بوضوح أن هذه الممارسة هي ممارسة عالمية تتطلب استجابة عالمية. فإذا أردنا القضاء بالفعل على ظاهرة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث في جميع أنحاء العالم بحلول عام 2030، يتحتم علينا قياس مدى انتشارها في كل بلد، والتعجيل بخطى الجهود العالمية المبذولة لإنهاء هذه الممارسة الضارة.

نقص الوعي العالمي يؤدي إلى غياب العمل والاستثمارات على الصعيد العالمي

على الرغم من الأدلة القوية والدائمة التطور التي تتم عن وجود ظاهرة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث على صعيد العالم، فإن مستويات الوعي بين الجمهور والمسؤولين الحكوميين بشأن الطابع العالمي لهذه الممارسة لا تزال منخفضة. ويواجه النشطاء والجماعات ممن يعملون على إنهاء ممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث تحديات هائلة في عملهم، تتفاقم في كثير من الحالات بفعل غياب البيانات الموثوقة، وقلة الدعم والتمويل من المجتمع الدولي، وإحجام الحكومات الوطنية عن اتخاذ إجراءات بشأن هذه القضية، لا سيما في البلدان التي لا تُعرف تقليدياً بأنها من البلدان التي تمارس تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث.

² يشمل ذلك البلدان البالغ عددها 31 بلداً المشمولة ببيانات اليونسف، بالإضافة إلى زامبيا. وللإطلاع على مزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى القسم الخاص بـ 'البلدان تتوفر لديها بيانات عن تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث مستمدة من الدراسات الاستقصائية التمثيلية التي تجرى على الصعيد الوطني'، الوارد في الفصل المعنون 'الصورة العالمية لتشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث'.

ومن المعترف به على نطاق واسع أن الجهود المبذولة لإنهاء ممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث تعاني من نقص شديد في الموارد وتتطلب استثمارات عاجلة. وفي حين يتركز أغلب التمويل الحالي في عدد محدود من البلدان في أفريقيا، فلا يزال هناك نقص شديد في الموارد الموجهة في هذه البلدان لإجراءات التصدي لهذه الممارسة. أما آسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية فإما تتلقى استثمارات ضئيلة أو لا تتلقى أي استثمارات على الإطلاق. وهناك عدة حكومات في هذه المناطق لا تعترف بعد بوجود ممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث في بلدانها (بل وفي بعض الحالات تنكر ذلك صراحة)، فتقوّض بذلك عمل الناجيات والناشطين المحليين، بل وتسفّه من أمره علناً في بعض الأحيان.

فقط 51 بلداً حول العالم لديها قوانين لمكافحة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث

ويؤثر انعدام الإرادة السياسية وانعدام الوعي بوجود ظاهرة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث في جميع أنحاء العالم على توافر تدابير وقائية للنساء والفتيات المعرضات للخطر. فمن بين 92 بلداً تتوفر لديها بيانات عن هذه الظاهرة، لا يضطلع سوى 51 بلداً فقط بمعالجة مسألة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث تحديداً ضمن إطاره القانوني الوطني. ويمكن القول بأن الاعتراف رسمياً (سواء في قانون قائم بذاته لمكافحة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث أو من خلال أحكام محددة ضمن القوانين القائمة) بأن تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث يشكل انتهاكاً هو الخطوة الأولى نحو تنفيذ إجراءات وطنية للقضاء على هذه الممارسة وحماية النساء والفتيات.

وتوجد قوانين مكافحة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث على نحو أكثر شيوعاً في القارة الإفريقية وكذلك في البلدان التي يُعرف فيها على نطاق واسع أن جماعات المغتربين تمارس تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث، بما في ذلك في أوروبا وأمريكا الشمالية. أما آسيا والشرق الأوسط فمتأخرتان عن سائر المناطق في سن قوانين تحظر تلك الممارسة.

إنهاء تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث يتطلب اتباع نهج عالمي دقيق

لا يتطلب الطابع العالمي لممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث استجابة عالمية فحسب، بل استجابة دقيقة مصممة لتلائم جوانب معينة من جوانب هذه الممارسة، تبعاً للطريقة التي تُمارَس بها في المناطق أو البلدان أو المجتمعات المختلفة. وحسب ما يتبين من هذا التقرير، يلزم توفير بيانات أفضل وأكثر عن وجود ممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث ومدى انتشارها، وزيادة الاستثمار في الجهود المبذولة لإنهاء هذه الممارسة، وتوخي الفعالية في تنفيذ

قوانين تقضي بحظرها، ووضع سياسات وخدمات شاملة ومصممة خصيصاً للناجيات في كل بلد يُعرف أن لديه هذه الممارسة.

وقد التزم النشطاء والتزمت البلدان، من خلال أهداف التنمية المستدامة، بتعهدات عامة قوية بإنهاء ممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث في جميع أنحاء العالم بحلول عام 2030. ولتحقيق هذا الهدف، يجب الآن وضع الالتزامات السياسية موضع التنفيذ بشكل كامل عن طريق تسريع الجهود وعولمتها، وجمع وتعميم بيانات موثوقة، وتوفير التمويل المناسب اللازم لوضع قوانين وسياسات وإجراءات فعالة للقضاء على ممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث نهائياً.

التوصيات الرئيسية

وتحقيقاً لهذا الهدف، تدعو التوصيات الرئيسية المقدمة في هذا التقرير الحكومات والمجتمع الدولي والجهات المانحة إلى ما يلي:

- تعزيز الالتزام السياسي العالمي وإيلاء أولوية لمسألة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث
- تعزيز قاعدة الأدلة من خلال البحوث الهامة
- زيادة الموارد الموجهة لتحقيق الهدف العالمي 5.3 من أهداف التنمية المستدامة)
- سن وإنفاذ قوانين وسياسات وطنية شاملة
- تحسين مستوى سلامة وصحة الناجيات عن طريق تزويدهن بالدعم اللازم والخدمات الضرورية

الخاتمة

حسب ما تم التأكيد عليه في هذا التقرير، هناك أدلة على أن ظاهرة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث موجودة في أكثر من 92 بلداً. ولا يهدف التقرير إلى تقديم تحليل شامل للبيانات والبحوث المتاحة. وإنما نود أن نستخدم الأدلة القائمة لتسليط الضوء على الطابع العالمي لتلك الظاهرة والدعوة إلى ضرورة اتخاذ إجراءات عالمية وشاملة للتصدي لها. وقد التزم المجتمع العالمي، من خلال الهدف 5.3 من أهداف التنمية المستدامة، بالقضاء بحلول عام 2030 على تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث، ومع أنه لم يتبق سوى أقل من عشرة أعوام على ذلك الموعد، فنحن بعيدون عن تحقيق هذا الهدف بدرجة خطيرة. ووفقاً لـ [صندوق الأمم المتحدة للسكان \(2018\)](#)، إذا استمرت الاتجاهات السكانية الحالية، ستعرض 68 مليون فتاة أخرى على الأقل على نطاق العالم لهذه الممارسة بحلول عام 2030، وبذلك ستزداد التقديرات الحالية التي تشير إلى تعرض 4.1 ملايين فتاة في العام لعملية البتر إلى 4.6 ملايين فتاة بحلول عام 2030. وحتى هذه الأرقام المفزعة هي أرقام قاصرة بشكل كبير لأنها، حسب ما هو مبين في هذا التقرير، لا تُدخِل في الحساب 60 بلداً على الأقل لا توجد فيها بيانات متوفرة عن انتشار هذه الظاهرة على الصعيد الوطني.

وترتبط زيادة الوعي بانتشار ممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث وآثارها الضارة ارتباطاً شديداً للغاية بزيادة التدخلات وتخصيص الموارد. بيد أن الالتزامات والاستثمارات الحالية لن تكون كافية على الإطلاق ويلزم أن نتخذ إجراءات عاجلة على الصعيد العالمي وأن نعزز الجهود الجماعية التي نبذلها من أجل القضاء على تلك الممارسة بحلول عام 2030 تماشياً مع أهداف التنمية المستدامة.

وتحقيقاً لهذا الهدف، نحث على وجه الاستعجال بحكوماتنا وبأوساط المجتمع الدولي والجهات المانحة أن تتخذ الإجراءات اللازمة في المجالات التالية:

1. تعزيز الالتزام السياسي العالمي باستتصال ظاهرة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث
2. التعجيل بزيادة الموارد والاستثمار للقضاء على ظاهرة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث وتقديم الدعم للناجيات
3. تعزيز قاعدة الأدلة عن طريق البحوث الحاسمة
4. سن قوانين شاملة ووضع سياسات وطنية وإنفاذها
5. تحسين مستوى سلامة وصحة الناجيات عن طريق تزويدهن بالدعم اللازم والخدمات الضرورية

التوصيات

1 - تعزيز الالتزام السياسي العالمي باستئصال ظاهرة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث

إن الالتزام السياسي هو السبيل إلى القضاء على ظاهرة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث. ويحث هذا التقرير الحكومات وأوساط المجتمع الدولي والجهات المانحة على ما يلي:

- تجديد التزامها باستئصال ظاهرة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث على نطاق العالم.
- الاعتراف بأن تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث يشكل انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان، وشكلاً من أشكال العنف ضد النساء والفتيات، وتعبيراً عن انعدام المساواة بين الجنسين.
- الاعتراف بأن تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث يحدث في جميع القارات والثقافات والطبقات الاجتماعية الاقتصادية والمستويات التعليمية والأديان والانتماءات العرقية؛ وإيلاء أولوية عالمية لبذل الجهود من أجل القضاء على هذه الممارسة.
- الامتناع عن وصم مجتمع متضرر واحد بعينه، أو ثقافة أو ديانة متضررة بذاتها، وكفالة أن تراعى في جميع التدخلات مسألة أن انعدام المساواة بين الجنسين هو السبب الجذري لممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث.
- فرض وتطبيق سياسة تقضي بعدم التسامح مطلقاً بإزاء عملية تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث، بصرف النظر عن نوع تلك العملية أو الشكل الذي تُمارس به أو درجة الخطورة المتصورة لعملية البتر، حيث أن جميع أشكالها لها جذور عميقة تركز إلى عدم المساواة بين الجنسين، ولها تأثير نفسي على النساء والفتيات، بغض النظر عن عواقبها البدنية.
- ضمان الإبلاغ على المستوى القطري عن مدى انتشار ممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث والإجراءات المتخذة لإنهائها في كل بلد، امتثالاً للمؤشر 5.3.2 من أهداف التنمية المستدامة.

2 - التعجيل بزيادة الموارد والاستثمار للقضاء ظاهرة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث وتقديم الدعم للناجيات

من المسلم به أن الجهود الحالية لإنهاء ظاهرة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث يشوبها نقص شديد في الموارد. فالتمويل الحالي لا تدخل في حسابه بشكل كافٍ جميع البلدان التي توجد فيها هذه الظاهرة، خاصة بعض البلدان التي تم تسليط الضوء عليها في هذا التقرير. ويلزمنا، إذا أردنا إنهاء ظاهرة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث، أن نقوم على وجه السرعة بزيادة الاستثمارات من أجل حماية جميع النساء والفتيات ودعمهن.

لذلك نحث الحكومات والمجتمع الدولي والجهات المانحة على ما يلي:

- زيادة الاستثمار العالمي في الجهود المبذولة لإنهاء ظاهرة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث.
- كفاءة أن تُستثمر الموارد أيضاً في البرامج الرامية إلى إنهاء ظاهرة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث في البلدان التي لا تحظى تقليدياً بالأولوية في مناطق منها آسيا والشرق الأوسط.
- كفاءة توافر فرص التمويل التي تتخطى الحواجز الجغرافية من أجل تمكين المشاريع والمبادرات التي تتصدى لمجموعة الجوانب المعقدة التي تتسم بها مسألة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث، من خلال تدخلات أكثر شمولاً على المستوى عبر الوطني والمستوى العابر للحدود.
- إيلاء أولوية لتوجيه الموارد نحو القواعد الشعبية والتدخلات التي يقودها المجتمع المحلي وتقديم الدعم لتحقيق الاستفادة في مشاركة المجتمع من خلال التمويل الكافي الذي يأخذ في الاعتبار الحقائق التشغيلية للمنظمات والمبادرات المجتمعية.
- كفاءة زيادة التمويل الموجه لتدريب المهنيين في جميع القطاعات ذات الصلة (مثل الصحة، والعمل الاجتماعي، واللجوء، والتعليم، بما في ذلك التحقيق الجنسي، وإنفاذ القانون، والعدالة، وحماية الطفل، والإعلام والاتصال) على كيفية التعامل الفعال مع حالات تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث والعنف ضد النساء والفتيات وكفاءة توافر خدمات الرعاية والحماية الكافية والشاملة للناجيات والنساء والفتيات المعرضات للخطر.
- تأمين التمويل للمبادرات والحركات التي يقودها الشباب لضمان قدرتهم على أن يكونوا عناصر فاعلة كاملة في التغيير اللازم لإنهاء ظاهرة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث في هذا الجيل.

3 - تعزيز قاعدة الأدلة عن طريق البحوث الحاسمة

حسب ما تم التأكيد عليه في هذا التقرير، توجد فجوات كبيرة في البيانات المتعلقة بمدى انتشار ظاهرة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث وممارستها على الصعيد العالمي. وثمة أهمية بالغة لتوافر بيانات موثوقة حول مدى انتشار تلك الظاهرة، بالنظر إلى أن هذه البيانات يمكن استخدامها لتحريك وتوجيه العمل الرامي إلى إنحائها، وتقييم التقدم المحرز فيما يتعلق بالوقاية منها، وقياس فعالية التدخلات المتصلة بمكافحتها، وضمان المساءلة، والتأثير في تخصيص الموارد على الصعيد العالمي من أجل إنحائها.

وفي هذا الصدد، نحث الحكومات والمجتمع الدولي والجهات المانحة على ما يلي:

- زيادة ودعم تمويل البحوث المتعلقة بتشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث، بما في ذلك عن طريق إعطاء الأولوية للبلدان التي توجد فيها هذه الممارسة، وإن لم ترتبط بها تقليدياً.
- ونحث الحكومات والمجتمع الدولي على وجه التحديد (بما في ذلك اليونسيف المكلفة بتنفيذ المؤشر 5.3.2 من أهداف التنمية المستدامة) على ما يلي:
- سد الثغرات في البيانات الموجودة خارج البلدان البالغ عددها 32 بلداً التي لديها بيانات تمثيلية على الصعيد الوطني بشأن مدى انتشار ظاهرة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث، وتوليد بيانات أكثر موثوقية بشأن انتشار هذه الممارسة على الصعيد العالمي.
- توليد بيانات تمثيلية على الصعيد الوطني بشأن تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث في البلدان التي توجد فيها أدلة على ممارسة هذه العملية على نطاق واسع في مختلف أنحاء البلد، على سبيل المثال، في ماليزيا وعمان وإيران وبروناي دار السلام، وذلك بطرق من بينها استخدام وحدات تتعلق بهذه الظاهرة ضمن الدراسات الاستقصائية الديموغرافية والصحية والدراسات الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات الخاصة بالبلد المعني. والقيام، في البلدان التي تتركز فيها هذه الظاهرة بشكل أكبر في بؤر محلية، بتوليد بيانات أقوى، إما من خلال دراسات استقصائية تمثيلية على المستوى الوطني أو من خلال استقصاءات/دراسات بحثية محددة تنتج بيانات دقيقة وموثوقة وشاملة تتعلق بممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث داخل مجتمع معين أو منطقة معينة (أو أكثر) داخل البلد.

- تحسين التقديرات غير المباشرة المتاحة بشأن تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث، عن طريق ضمان استخدام منهجيات أكثر صرامة، واستعمال أساليب متسقة في جميع البلدان للتمكين من مقارنة البيانات، وتحديث التقديرات غير المباشرة بصورة منهجية على فترات منتظمة.
- إشراك الأكاديميين والأخصائيين الصحيين، فضلاً عن أوساط الممارسين والناجيات، في عملية جمع البيانات وإجراء البحوث، من خلال نهج مجتمعي وتشاركي، والعمل معاً على توفير معلومات نوعية وكمية أدق عن تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث وجعلها متاحة ويمكن للجماهير الأعم الاطلاع عليها، ضماناً لوجود تدخلات مخصصة.

4 - سن قوانين شاملة ووضع سياسات وطنية وإنفاذها

ينمُّ وجود إطار قانوني وسياسي محدد يعالج ظاهرة ختان الإناث عن توافر الإرادة السياسية تجاه إنهاء ظاهرة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث، ويرسَى مبدأ أن تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث ممارسة ضارة. وعلى الرغم من عدم كفاية تلك الأطر في حد ذاتها، فإن وجودها يمكن أن يلعب دوراً مهماً في تسريع خطى التغيير الاجتماعي والمساهمة في إنهاء تلك الممارسة. غير أن فعالية أطر مكافحة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث تعتمد إلى حد كبير على تنفيذها الصحيح، مع اشتراك الجهات الفاعلة الرئيسية، ومنها وكالات إنفاذ القانون، وأخصائيو حماية الطفل، والمربون، وأخصائيو الرعاية الصحية، والقادة المحليون والتقليديون والدينيون، والوكالات الحكومية، والدعاة، والمجتمعات المحلية، والناجيات.

وتحقيقاً لهذا الهدف، نُحث الحكومات على ما يلي:

- سن قوانين أو أحكام قانونية محددة لحظر تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث في كل بلد يوجد فيه دليل على وجود هذه الممارسة. وينبغي أن يعترف القانون بأن تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث يمثل انتهاكاً لحقوق الإنسان وشكلاً من أشكال العنف الجنسي، وبالتالي، يجب أن يتضمن تحليلاً قوياً للجانب الجنسي لهذه الممارسة. وينبغي أن يعطي الأولوية لتدابير الوقاية من أجل حماية الفتيات والنساء من تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث.

- إنفاذ القوانين الحالية المناهضة لتشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث وتنفيذ تلك القوانين، واعتماد خطط عمل وطنية شاملة تشرك جميع أصحاب المصلحة المعنيين في القضاء على تلك الظاهرة وتوفير الرعاية والحماية للناجيات؛ بما في ذلك ضمان تخصيص الميزانية اللازمة.
- تعميم مسألة منع تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث في جميع القطاعات، لا سيما قطاع الصحة، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية، وفي مجالات العمل الاجتماعي، واللجوء، والتعليم، بما في ذلك التثقيف الجنسي، وإنفاذ القانون، والعدالة، وحماية الطفل، ووسائل الإعلام والاتصالات؛ وإنشاء منصات لأصحاب المصلحة المتعددين في أوساط القطاعات المختلفة للنهوض بتنسيق هذا التعاون.
- التأكد من وجود آليات مناسبة ومهيكله للمشاركة الفعالة مع ممثلي المجتمع المتضررين من تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث والمنظمات النسائية الشعبية، بما في ذلك المنظمات التي تقودها الناجيات والتي يقودها الشباب، في وضع السياسات وصنع القرار.
- توفير التثقيف والمعلومات بشأن وجود ظاهرة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث وتأثيرها ووضعها القانوني داخل البلد، وإصدار السياسات/ التوجيهات/ المبادئ التوجيهية المناسبة لموظفي إنفاذ القانون من أجل فرض قوانين لمكافحةها. وتوعية المسؤولين الحكوميين وتعزيز قدراتهم لضمان عدم وصمهم للأوساط المجتمعية التي تمارسها في عملهم.
- منع تزايد القلق الناشئ عن إضفاء طابع طبي مهني على عملية تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث والتصدي لتلك المسألة، وذلك بطرق منها إصدار مبادئ توجيهية وتنبهات لجميع الأخصائيين الصحيين تحظر عليهم إجراء تلك العملية.

5- تحسين مستوى سلامة وصحة الناجيات عن طريق تزويدهن بالدعم اللازم والخدمات الضرورية

حسب ما يتبين من هذا التقرير، تعيش نساء وفتيات في أكثر من 90 بلداً في العالم طوال حياتهن وهن يعانين من النتائج المترتبة على عملية تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث، حيث تشير التقديرات المتاحة من 31 بلداً فقط فيما يتعلق بمدى انتشار هذه الممارسة إلى أن هناك أكثر من 200 مليون من الناجيات منها. وكل هؤلاء النساء والفتيات

هن ناجيات من ممارسة ضارة ويجب أن يكون بمقدورهن الحصول على قدم المساواة على خدمات الدعم والرعاية المصممة خصيصاً لهن وفق المعايير المقررة، من منظور بدني ونفسي وجنسي، بغض النظر عن مكان إقامتهن. وهذا أمر بالغ الأهمية لتمكين هؤلاء النساء والفتيات ودعمهن في مسيرة حياتهن.

لذلك نحث الحكومات والمجتمع الدولي والجهات المانحة على ما يلي:

- الاستثمار في إجراء دراسات بحثية أفضل عن الآثار النفسية والجنسية والصحية لتشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث، تتفاوت حسب النوع (بما في ذلك النوعان الأول والرابع لعملية تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث اللذان تندر أدلتهم)، وفهم الاحتياجات الخاصة بالرعاية الصحية للناجيات من تلك العملية.
- إيلاء أولوية للاستثمارات الموجهة نحو المبادرات التي تركز على تقديم الرعاية للناجيات وعلى رعايتهن الذاتية وزيادة تلك الاستثمارات بشكل كبير، وإنشاء شبكات من الناجيات، بمن فيهن الناشطات في العمل على إنهاء ممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث، من أجل تزويدهن بالدعم الكافي في مسيرتهن.

علاوة على ذلك، نحث الحكومات بالتحديد على ما يلي:

- كفالة إمكانية أمام حصول جميع الناجيات من تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث، بصرف النظر عن مكان إقامتهن، على الخدمات العامة والمتخصصة التي يفضلنها والتي تكون ملائمة لهن ومعقولة التكلفة وجيدة النوعية، وتتناسب مع نوع الجنس وتراعى فيها الجوانب المتعلقة بالأطفال وبالثقافة.
- كفالة أن تتوافر للناجيات من تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث رعاية صحية شاملة تركز على النساء/الفتيات وتأخذ في الاعتبار الآثار البدنية والنفسية والجنسية لهذه الممارسة وتعالجها بشكل شامل وحساس.